قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على اتفاق المنحة الخاصة بمشروع منجم فحم المغارة شمال سيناء بمبلغ ١٢,٥ مليون جنيه استرلينى الموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧ بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة البريطانية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق المنحة الخاصة بمشروع منجم فحم المغارة شمال سيناء بمبلغ ١٢,٥ مليون جنيه استرلينى الموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧ بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة البريطانية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦ (١١ يناير سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٥

من سفير صاحبة الجلالة بالقاهرة

إلى السيد الدكتور /نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى

من السفارة البريطانية ، القاهرة

إلى حكومة جمهورية مصر العربية

المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥

صاحب السعادة

١ — أتشرف بإحاطتكم بأنه فى نية حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا إتاحة مبالغ معينة لجمهورية مصر العربية فى شكل منحة (المشار إليها هنا بالمنحة) مكونة من مساهمات فى تكاليف شراء سلع محددة منتجة بالكامل ويتم توريدها من المملكة المتحدة (المشار إليها هنا بسلع بريطانية) وخدمات محددة يؤديها أفراد مقيمون فى العادة فى المملكة المتحدة (المشار إليها هنا بخدمات بريطانية) ، وتستخدم المنحة أيضا فى مقابلة تكاليف مصروفات وعمولات محددة المستحقة لوكلاء التاج لحكومات وإدارات لما وراء البحار (المشار إليها هنا بوكلاء التاج) .

٢ — يستهدف تنفيذ العقود تشكيل جزء من تطوير منجم الفحم بالمغارة ، بشمال سيناء (المشار إليه هنا بالمشروع) كما هو وارد بالدراسة التى قام بها بابكوك كونترا كتورز ليمتد فى باريس ١٩٨٣ ، وأن تتعهد حكومتكم بتقديم التمويل الذى قد يطلب بالإضافة إلى المنحة لاستكمال المشروع .

لاتدخل ترتيبات السحب حيز التنفيذ دون توافر الشروط التالية :

الشرط التالى قدتم استيفاؤه :

إن حكومتكم قد وافقت على قيام حكومتى بتعيين استشارى بريطانى لتقديم خدمات استشارية للمشروع ، وهذا التعيين قد تم طبقا للاتفاق المؤرخ ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ بشأن التعاون الفنى

الشروط التالية يجب استيفاؤها :

(ا) أن تقوم حكومتكم باختيار هيئة يشار إليها فيما بعد بـ (هيئة الفحم) لإدارة منجم فحم المغارة ولهـا سلطات تمكنها من الدخول فى عقود .

(ب) أن تبرم اتفاقية بين هيئة الفحم وبنك الاسكندرية لسداد التكاليف الرأسمالية للمشروع بالشروط المتفق عليها بين الأطراف المعنية .

(جـ) أن تبرم اتفاقية (المشار إليها هنا باتفاقية القرض) بين بنك الاسكندرية ٤٩ شارع قصر النيل القاهرة ومورجان جزنفيل وشركاه ليمتد (٢٣ شارع جريت ونشستر لندن آى. سى٢) والتى بموجبها يتم توقيع العقود المشار إليها فى الفقرة (٤) فيما بعد ، وبذلك تستوفى الشروط السابقة على السحب طبقا للفقرة (٤ــ١) من اتفاقية القرض .

(د) أن تبرم عقود بين الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية وبابكوك كونترا كتورز ليمتد التى تقدم خدمات إدارية للمشروع بشروط مقبولة من جانب إدارة التنمية لما وراء البحار بحكومتى (المشار إليها فيما بعد بـ ODA) وأن يعهد بهذا العقد إلى هيئة الفحم .

(هـ) أن يتوافر مصدر كاف للمياه لتشغيل مصنع الغسيل والذى تم إنشاؤه .

٤ ــ يقدم السلع والخدمات البريطانية المشار إليها فى الفقرة (١) فى هذه المذكرة فى نطاق عقود (المشار إليها هنا بالعقود) بين هيئة الفحم والشركات المختلفة المسجلة بالمملكة المتحدة (المشار إليها هنا بالمتعاقدين) لتوريد السلع البريطانية أو تقديم الخدمات البريطانية بما فيها الخدمات الاستشارية للمشروع .

٥ ــ لايتعدى مبلغ المنحة والذى لايزيد فى كل الأحوال عن الآتى :

(ا) ١٢,٥٤٣,٠٠٠ جك (اثنا عشر مليونا وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألف جك) أو .

(ب) (١) ٢٥٪ من إجمالى تكلفة السلع والخدمات البريطانية التى يجرى توريدها وفقا للعقود، (٢) والمصاريف والعمولات لوكلاء التاج التى تستحق الدفع لهذه المذكرة .

٦ ـ تقدم نصوص العقود واتفاقية القرض للـ ODA للحصول على موافقتها قبل التوقيع ولا تعدل دون موافقة مسبقة منها .

٧ ـ ينص كل عقد على تعيين وكلاء التاج (المشار إليه هنا بالمستشار) للشهادة بأن المبالغ التى يطالب بها المورد أستحقت فعلا على أساس مصروفات ضرورية تمت بمعرفة المتعاقدين فيما يتعلق بالعقود .

٨ ـ فيما عدا الحالات التى تخطر بها حكومتى حكومتكم كتابة ، فإن المسحوبات من المنحة تتم طبقا للفقرات التالية من هذه المذكرة .

٩ ـ لاتتعدى المسحوبات من المنحة (بما فيها الدفعات لمقابلة مصاريف وعمولات وكلاء التاج) المبالغ وخلال المدد التالية :

	الإجمالى متضمنا العمولات ومصاريف وكلاء التاج
١ أبريل ١٩٨٥ — ٣١ مارس ١٩٨٦	٢,٢٦٥,٠٠٠ جك
١ « ١٩٨٦ — ٣١ « ١٩٨٧	٦,٤٦٨,٠٠٠ «
١ « ١٩٨٧ — ٣١ « ١٩٨٨	٣,١٦٠,٠٠٠ «
١ « ١٩٨٨ — ٣١ « ١٩٨٩	١,٠٥٢,٠٠٠ «
١ « ١٩٨٩ — ٣١ « ١٩٩٠	٤٧٣,٠٠٠ «
١ « ١٩٩٠ — ٣١ « ١٩٩١	١٢٥,٠٠٠ «

١٠ ـ فى حدود المبلغ الإجمالى المبين فى الفقرة (٥) من هذه المذكرة وإلى فقرات ٩، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ منها ، فإن المسحوبات من المنحة التى لاتتجاوز فى إجمالها ١٢,٥٠٠,٠٠٠ جك سوف تسدد منها المدفوعات للمتعاقدين وفقا لشروط هذه العقود كما يلى :

(ا) دفعة مقدمة كشروط العقود أو ١٥ ٪ من القيمة الإجمالية للعقد الخاص بالسلع والخدمات البريطانية أيهما أقل تتبعها :

(ب) نسبة من كل دفعة مستحقة بعد ذلك عند تسليم السلع و/ أو تأدية الخدمات البريطانية ، وهذا يعنى أنه إذا ما كانت الدفعة المقدمة تعادل (س ٪) من إجمالى قيمة العقد الخاص بالسلع و/ أو الخدمات البريطانية عندئذ فإن هـذه النسبة ستعادل المبلغ الإجمالى المستحق بخصوص السلع و/ أو الخدمات البريطانية مضروبا فى ٢٥ ومطروحا من (س) ومقسوما على ١٠٠ ومطروحا من (س) .

١١ — لاتستخدم المنحة لمواجهة تكلفة أى ضرائب أو رسوم استيرادية أو جمركية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مفروضة من حكومتكم .

١٢ — يتم شحن السلع والتأمين عليها وفقا لترتيبات المنافسة التجارية العادية .

١٣ — لكى يتم السحب من المنحة ، يتعين على حكومتكم بأسرع مايمكن بعدخول الترتيبات المبينة فى هذه المذكرة حيز التنفيذ أن توصل إلى وكلاء التاج طلب بالشكل المبين فى الملحق (ا) بهذه المذكرة لفتح حساب خاص (المشار إليه هـذا بالحساب) يخصص فقط لأغراض المنحة وفقا للتعليمات التى يتضمنها الطلب المذكور .

١٤ — بمجرد فتح الحساب وقبل اتخاذ أى خطوة أخرى مطلوبة وفقا لهذه المذكرة للحصول على أى جزء من أى تخصيص فى نطاق المنحة ، تقدم حكومتكم لحكومتى نسخة من التعليمات الموجهة إلى وكلاء التاج طبقا للفقرة (١٣) أعلاه . وفى نفس الوقت وفى حالة حدوث أى تغير يخطر وكلاء التاج حكومتينا كل على حدة بأسماء العاملين بوكلاء التاج المفوضين للتوقيع نيابة عنهم على طلبات السحب الواردة فى الملحق (ا) بهذه المذكرة كما يقدمون نموذج توقيع من صورتين لكل منهم .

١٥ — بمجرد أن يقبل وكلاء التاج نيابة عن حكومتى :

(ا) طلب من المتعاقد بالمدفوعات طبقا لما هو وارد بالفقرة ١٠ ، ١٨ من هـذه المذكرة أو

(ب) مبلغ يتم دفعه كمصروفات تتحملها حكومتكم طبقا للفقرة (١٩) من هذه المذكرة ستقوم حكومتى بالدفع بالاسترلينى فى الحساب بمجرد استلام طلب من وكلاء التاج الذين يعملون نيابة عن حكومتكم بالشكل الموضح بالفقرة (٣) من الملحق (ا) لهذه المذكرة سيعتبر كل دفع مسحبا من المنحة .

١٦ — آخر تاريخ للدفع فى الحساب المفتوح طبقا للفقرة (١٣) من هذه المذكرة سيكون ٣١ يوليو ١٩٩١ مالم تقم حكومتى بإخطار حكومتكم كتابة خلاف ذلك .

١٧ — مالم تخطر حكومتى حكومتكم كتابة بخلاف ذلك ، تستخدم المسحوبات من المنحة فقط كما هو منصوص بالفقرة (١٠) من هذه المذكرة وطبقا للإجراءات الموضحة فى الفقرتين ١٨ ، ١٩ التاليتين .

١٨ ــ تقوم هيئة الفحم بإمداد وكلاء التاج بنسخ من العقد الموقع وفى كل الأحوال فى مدة لاتزيد عن ١٤ يوما من تاريخ إتمام أول دفع طبقا للعقد. وبالنسبة لقيام هيئة الفحم بسداد المدفوعات طبقا للعقد من المنحة ، يتم السحب من الحساب عند استلام وكلاء التاج لـ :

ــ شهادة دفع من المتعاقدين بالشكل الموضح فى الملحق (ب) بهذه المذكرة والمستندات المتعلقة بها .

ــ أى مستندات أخرى مطلوبة طبقا للعقد تعزز الدفع .

ــ ضمان بنكى من المتعاقد غير مشروط وغير قابل للإلغاء بالشكل الموضح فى الملحق (ج) بالمذكرة (على أن يفسر طبقا للقانون الانجليزى) والذى يضمن الدفع لوكلاء التاج (يقيد فى الجانب الدائن للحساب) للمبالغ التى تعادل قيمة السلع والخدمات التى لم يتم تقديمها فعلا طبقا للعقد .

أى مستندات أخرى مناسبة يطلبها وكلاء التاج.

١٩ ــ بالنسبة لدفع المصروفات المستحقة بالجنيه الاسترلينى فى المملكة المتحدة لوكلاء التاج عن خدماتهم نيابة عن حكومتكم فيما يتعلق بالمنحة ، فإن وكلاء التاج سوف يقومون بقيد تلك المبالغ فى الطرف المدين للحساب وستقوم بإخطار حكومتكم بذلك .

٢٠ ــ تتعهد حكومتكم أن المبلغ بالجنيه الاسترلينى المعادل لأى مبلغ مدفوع من الحساب والمسدد أو غير مسدد من المتعاقد أو الضامن إلى حكومتكم ، يسدد لوكلاء التاج بقيده فى الطرف الدائن بالحساب .

٢١ ــ لحكومتى الحق فى استرداد أى مبالغ متبقية فى الحساب لفترة ٦ شهور أو أكثر وسوف يرد وكلاء التاج أى مبالغ متبقية بالحساب لحكومتى بعد ٦ شهور من التاريخ الموضح فى الفقرة (١٦) من هذه المذكرة .

٢٢ ــ فى حالة عدم تقديم أى من السلع والخدمات المتفق عليها فى العقد فإن حكومتى لها الحق فى أن تسترد من حكومتكم أى مبالغ مدفوعة من المنحة من السلع والخدمات التى لم يتم تقديمها .

٢٣ ــ أن حكومتى لها الحق فى أن تسترد من حكومتكم أى مبلغ مدفوع من المنحة يزيد عن ٢٥ ٪ من القيمة الإجمالية النهائية للسلع والخدمات المقدمة طبقا للعقد والمصاريف والعمولات المستحقة لوكلاء التاج المتعلقة بذلك وتتعهد حكومتكم أن يقدم كل متعاقد لحكومتى خلال ٦ شهور من التاريخ النهائى المحدد لتسليم السلع و/ أو تأدية الخدمات فى نطاق العقد المتعلق بذلك وتكاليفها موضحا ماهو غير بريطانى من تلك السلع والخدمات .

٢٤ ــ تتعهد حكومتكم أن توظف كل السلع والخدمات التى يتم تمويلها من المنحة للأغراض والمستفيدين الذين من أجلهم وردت ، طالما أن استخدامها يظل ممكنا فى حالة ما إذا كانت مثل هذه السلع مخالفة للمواصفات فإن حكومتى لها الحق فى أن تسترد من حكومتكم ما يعادل المبالغ المسحوب من المنحة لشرائها .

٢٥ ــ تتعهد حكومتكم السماح للأفراد والوكلاء المفوضين من قبل حكومة المملكة المتحدة بفحص السلع المشتراة من المنحة حين وصولها ، وزيارة أى موقع تم أو يتم فيه عمل ممول من المنحة وأن يوافى هؤلاء الأفراد والوكلاء بالمعلومات الخاصة بالعقد وبموقف تقدم العمل وتمويله وفقا لما هو مطلوب متضمنا تقارير دورية عن تقدم العمل من المتعاقد .

٢٦ ــ تتعهد حكومتكم بتقديم أى تمويل يطلب لاستكمال المشتريات التى تتم فى نطاق العقد بالإضافة إلى المنحة .

٢٧ ــ إذا ما لاقت هذه الترتيبات السابقة قبولا من قبل حكومتكم ، أتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ورد سيادتكم فى هذا الشأن إثباتا لاتفاق حكومتينا فى هذا الخصوص وسوف يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ إنهاء الإجراءات الدستورية وسوف يشار إليه باسم المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥ . وتحقيقا لهذا المفهوم يسود النص الانجليزى حيث قد تم نسخها من أصلين متطابقين باللغتين العربية والانجليزية .

أنتهز هذه المناسبة لأجدد لسيادتكم خالص تقديرى ،

السفير البريطانى

القاهرة فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٥

من الدكتور نائب رئيس الوزراء
ووزير التخطيط والتعاون الدولى
إلى سفير صاحبة الجلالة بالقاهرة

أتشرف بأننى قد أحطت بمذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم بشأن المنحة المقدمة إلى جمهورية مصر العربية لمواجهة تكاليف تطوير منجم فحم المغارة بشمال سيناء والتى تقرأ كما يلى :

" من سفير صاحبة الجلالة بالقاهرة

إلى السيد الدكتور / نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى

من السفارة البريطانية ، القاهرة

إلى حكومة جمهورية مصر العربية

المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥

صاحب السعادة

١ ــ أتشرف بإحاطتكم بأنه فى نية حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا إتاحة مبالغ معينة لجمهورية مصر العربية فى شكل منحة (المشار إليها هنا بالمنحة) مكونة من مساهمات فى تكاليف شراء سلع محددة منتجة بالكامل ويتم توريدها من المملكة المتحدة (المشار إليها هنا بسلع بريطانية) وخدمات محددة يؤديها أفراد مقيمون فى العادة فى المملكة المتحدة (المشار إليها هنا بخدمات بريطانية) ، وتستخدم المنحة أيضا فى مقابلة تكاليف مصروفات وعمولات محـــددة المستحقة لوكلاء التاج لحكومات وإدارات لمـا وراء البحار (المشار إليها هنا بوكلاء التاج) .

٢ ــ يستهدف تنفيذ العقود تشكيل جزء من تطوير منجم الفحم بالمغالاة ، بشمال سيناء (المشار إليه هنا بالمشروع) كما هو وارد بالدراسة التى قام بها بابكوك كونترا كتورز ليمتد فى باريس ١٩٨٣ . وأن تتعهد حكومتكم بتقديم التمويل الذى قد يطلب بالإضافة إلى المنحة لاستكمال المشروع .

٣ — لاتدخل ترتيبات السحب حيز التنفيذ دون توافر الشروط التالية :

الشرط التالى قد تم استيفاوه :

أن حكومتكم قد وافقت على قيام حكومتى بتعيين استشارى بريطانى لتقديم خدمات استشارية للمشروع ، وهذا التعيين قد تم طبقا للاتفاق المؤرخ ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ بشأن التعاون الفنى .

الشروط التالية يجب استيفاؤها :

(ا) أن تقوم حكومتكم باختيار هيئة يشار إليها فيما بعد بـ (هيئة الفحم) لإدارة منجم فحم المغارة ولها سلطات تمكنها من الدخول فى عقود .

(ب) أن تبرم اتفاقية بين هيئة الفحم وبنك الاسكندرية لسداد التكاليف الرأسمالية للمشروع بالشروط المتفق عليها بين الأطراف المعنية .

(جـ) أن تبرم اتفاقية (المشار إليها هنا باتفاقية القرض) بين بنك الاسكندرية ٤٩ شارع قصر النيل القاهرة ومورجان جرنفيل وشركاه ليمتد ٣٣ شارع جريت ونشستر لندن آى . سى ٢) والتى بموجبها يتم تمويل العقود المشار إليها فى الفقرة (٤) فيما بعد ، وبذلك تستوفى الشروط السابقة على السحب طبقا للفقرة (٤ — ١) من اتفاقية القرض .

(د) أن تبرم عقود بين الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية وبابكوك كونترا كتورز ليمتد التى تقدم خدمات إدارية للمشروع بشروط مقبولة من جانب إدارة التنمية لما وراء البحار بحكومتى (المشار إليها هنا فيما بعد بـ ODA وأن يعهد بهذا العقد إلى هيئة الفحم .

(هـ) أن يتوافر مصدر كاف للمياه لتشغيل مصنع الغسيل والذى تم إنشاوه .

٤ — تقدم السلع والخدمات البريطانية المشار إليها فى الفقرة (١) فى هذه المذكرة فى نطاق عقود (المشار إليها هنا بالعقود) بين هيئة الفحم والشركات المختلفة المسجلة بالمملكة المتحدة (المشار إليها هنا بالمتعاقدين) لتوريد السلع البريطانية أو تقديم الخدمات البريطانية بما فيها الخدمات الاستشارية للمشروع .

٥ــ لايتعدى مبلغ المنحة والذى لايزيد فى كل الأحوال عن الآتى :

(ا) ١٢,٥٤٣,٠٠٠ جك (اثنــا عشر مليونا وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألف جك) أو

(ب) ١ــ ٢٥٪ من إجمالى تكلفة السلع والخدمات البريطانية التى يجرى توريدها وفقا للعقود .

٢ــ والمصاريف والعمولات لوكلاء التاج التى تستحق الدفع لهذه المذكرة .

٦ ــ تقوم نصوص العقود واتفاقية القرض للـ ODA للحصول على موافقتها قبل التوقيع ولا تعدل دون موافقة مسبقة منها .

٧ ــ ينص كل عقد على تعيين وكلاء التاج (المشار إليه هنا بالمستشار) للشهادة بأن المبالغ التى يطالب بها المورد استحقت فعلا على أساس مصروفات ضرورية تمت بمعرفة المتعاقدين فيما يتعلق بالعقود .

٨ ــ فيما عدا الحالات التى تخطر بها حكومتى حكومتكم كتابة ، فإن المسحوبات من المنحة تتم طبقا للفقرات التالية من هذه المذكرة .

٩ ــ لا تتعدى المسحوبات من المنحة (بما فيها الدفعات لمقابلة مصاريف وعمولات وكلاء التاج) المبالغ وخلال المدة التالية :

				الإجمالى متضمنا العمولات ومصاريف وكلاء التاج
١ أبريل ١٩٨٥	ــ	٣١ مارس	١٩٨٦	٢,٢٦٥,٠٠٠ جك
١ » ١٩٨٦	ــ	٣١ »	١٩٨٧	٦,٤٦٨,٠٠٠ »
١ » ١٩٨٧	ــ	٣١ »	١٩٨٨	٢,١٦٠,٠٠٠ »
١ » ١٩٨٨	ــ	٣١ »	١٩٨٩	١,٠٥٢,٠٠٠ »
١ » ١٩٨٩	ــ	٣١ »	١٩٩٠	٤٧٣,٠٠٠ »
١ » ١٩٩٠	ــ	٣١ »	١٩٩١	١٢٥,٠٠٠ »

١٠ — فى حدود المبلغ الإجمالى المبين فى الفقرة ٥ من هذه المذكرة وإلى فقرات ١٧ ، ١٨ ، ١٩ منهـا ، فإن المسحوبات من المنحة التى لا تتجاوز فى إجماليهـا ١٢,٥٠٠,٠٠٠ جك سوف تسدد منها المدفوعات للمتعاقدين وفقا لشروط هذه العقود كما يلى :

(أ) دفعة مقدمة كشروط العقود أو ١٥ ٪ من القيمة الإجمالية للعقد الخاص بالسلع والخدمات البريطانية أيهما أقل تتبعها :

(ب) نسبة من كل دفعة مستحقة بعد ذلك عند تسليم السلع و / أو تأدية الخدمات البريطانية ، وهذا يعنى أنه إذا ما كانت الدفعة المقـدمة تعادل س ٪ من إجمالى قيمة العقد الخاص بالسلع و / أو الخدمات البريطانية عندئذ فإن هذه النسبة ستعادل المبلغ الإجمالى المستحق بخصوص السلع و / أو الخـدمات البريطانية مضروبا فى ٢٥ ومطروحا من س ومقسوما على ١٠٠ ومطروحا من س .

١١ — لاتستخدم المنحة لمواجهة تكلفة أى ضرائب أو رسوم استيرادية أو جمركية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مفروضة من حكومتكم .

١٢ — يتم شحن السلع والتأمين عليها وفقا لترتيبات المنافسة التجارية العادية .

١٣ — لكى يتم السحب من المنحة ، يتعين على حكومتكم بأسرع ما يمكن بعد دخول الترتيبات المبينة فى هذه المذكرة حيز التنفيذ أن ترسل إلى وكلاء التاج طلب بالشكل المبين فى الملحق (أ) بهذه المذكرة لفتح حساب خاص (المشار إليه هنا بالحساب) يخصص فقط لأغراض المنحة وفقا للتعليمات التى تضمنها الطلب المذكور .

١٤ — بمجرد فتح الحساب وقبل اتخاذ أى خطوة أخرى مطلوبة وفقا لهذه المذكرة للحصول على أى جزء من أى تخصيص فى نطاق المنحة ، تقدم حكومتكم لحكومتى نسخة من التعليمات الموجهة إلى وكلاء التاج طبقا للفقرة ١٣ أعلاه وفى نفس الوقت وفى حالة حدوث أى تغيير يخطر وكلاء التاج حكومتينا كل على حدة بأسماء العاملين بوكـلاء التاج المفوضين للتوقيع نيابة عنهم على طلبات السحب الواردة فى الملحق (أ) بهذه المذكرة كما يقدمون نموذج توقيع من صورتين لكل منهم .

١٥ — بمجرد أن يقبل وكلاء التاج نيابة عن حكومتى :

(أ) طلب من المتعاقد بمدفوعات طبقا لما هو وارد بالفقرة ١٠ ، ١٨ من هـــذه المذكرة .

أو

(ب) مبلغ يتم دفعه كمصروفات تتحملها حكومتكم طبقا للفقرة ١٩ من هذه المذكرة ستقوم حكومتى بالدفع بالاسترلينى فى الحساب بمجرد استلام طلب من وكلاء التاج الذين يعملون نيابة عن حكومتكم بالشكل الموضح بالفقرة ٣ من الملحق (أ) لهذه المذكرة سيعتبر كل دفع سحبا من المنحة .

١٦ — آخر تاريخ للدفع فى الحساب المفتوح طبقا للفقرة ١٣ من هذه المذكرة سيكون ٣١ يوليو ١٩٩١ ما لم تقم حكومتى بإخطار حكومتكم كتابة بخلاف ذلك .

١٧ — ما لم تخطر حكومتى حكومتكم كتابة بخلاف ذلك ، تستخدم المسحوبات من المنحة فقط كما هو منصوص بالفقرة ١٠ من هذه المذكرة وطبقا للاجراءات الموضحة فى الفقرتين ١٨،١٩ التاليتين .

١٨ — تقوم هيئة الفحم بامداد وكلاء التاج بنسخ من العقد الموقع وفى كل الاحوال فى مدة لاتزيد عن ١٤ يوما من تاريخ إتمام أول دفع طبقا للعقد . وبالنسبة لقيام هيئة الفحم بسداد المدفوعات طبقا للعقد من المنحة ، يتم السحب من الحساب عند استلام وكلاء التاج لـ :

ـــ شهادة دفع من المتعاقد بالشكل الموضح فى الملحق (ب) لهذه المذكرة والمستندات المتعلقة بها .

ـــ أى مستندات أخرى مطلوبة طبقا للعقد تعزز الدفع .

ـــ ضمان بنكى من المتعاقد غير مشروط وغير قابل للإلغاء بالشكل الموضح فى الملحق (ج) بالمذكرة (على أن يفسر طبقا للقانون الانجليزى) والذى يضمن الدفع لوكلاء التاج (يقيد فى الجانب الدائن للحساب) للمبالغ التى تعادل قيمة السلع والخدمات التى لم يتم تقديمها فعلا طبقا للعقد .

ــ أى مستندات أخرى مناسبة يطلبها وكلاء التاج .

١٩ ــ بالنسبة لدفع المصروفات المستحقة بالجنيه الاسترلينى فى المملكة المتحدة لوكلاء التاج عن خدماتهم نيابة عن حكومتكم فيما يتعلق بالمنحة ، فإن وكلاء التاج سوف يقومون بقيد تلك المبالغ فى الطرف المدين للحساب وسنقوم باخطار حكومتكم بذلك .

٢٠ ــ تتعهد حكومتكم أن المبلغ بالجنيه الاسترلينى المعادل لأى مبلغ مدفوع من الحساب والمسدد أو غير مسدد من المتعاقد أو الضامن الى حكومتكم ، يسدد لوكلاء التاج بقيده فى الطرف الدائن بالحساب .

٢١ ــ لحكومتى الحق فى استرداد أى مبالغ متبقية فى الحساب لفترة ٦ شهور أو أكثر وسوف يرد وكلاء التاج أى مبالغ متبقية بالحساب لحكومتى بعد ٦ شهور من التاريخ الموضح فى الفقرة ١٦ من هذه المذكرة .

٢٢ ــ فى حالة عدم تقديم أى من السلع والخدمات المتفق عليها فى العقد فإن حكومتى لها الحق فى أن تسترد من حكومتكم أى مبالغ مدفوعة من المنحة عن السلع والخدمات التى لم يتم تقديمها .

٢٣ ــ إن حكومتى لها الحق فى أن تسترد من حكومتكم أى مبلغ مدفوع من المنحة يزيد عن ٢٥ ٪ من القيمة الإجمالية النهائية للسلع والخدمات المقدمة طبقا للعقد والمصاريف والعمولات المستحقة لوكلاء التاج المتعلقة بذلك وتتعهد حكومتكم أن يقدم كل متعاقد لحكومتى خلال ٦ شهور من التاريخ النهائى المحدد لتسليم السلع و/أو تأدية الخدمات فى نطاق العقد المتعلق بذلك وتكاليفها موضحا ما هو غير بريطانى من تلك السلع والخدمات .

٢٤ ــ تتعهد حكومتكم أن توظف كل السلع والخدمات التى يتم تمويلها من المنحة للأغراض والمستفيدين الذين من أجلهم وردت ، طالما أن استخدامها يظل ممكنا فى فى حالة ما إذا كانت مثل هذه السلع مخالفة للمواصفات فإن حكومتى لها الحق فى أن تسترد من حكومتكم ما يعادل المبلغ المسحوب من المنحة لشرائها .

٢٥ ــ تتعهد حكومتكم السماح للأفراد والوكلاء المفوضين من قبل حكومة المملكة المتحدة بفحص السلع المشتراة من المنحة حين وصولها ، وزيارة أى موقع تم أو يتم فيه

عمل ممول من المنحة وأن يوافى هؤلاء الافراد والوكلاء بالمعلومات الخاصة بالعقد وبموقف تقدم العمل وتمويله وفقا لما هو مطلوب متضمنا تقارير دورية عن تقدم العمل من المتعاقد .

٢٦ ـ تتعهد حكومتكم بتقديم أى تمويل يطلب لاستكمال المشتريات التى تتم فى نطاق العقد بالإضافة إلى المنحة .

٢٧ ـ إذا مالاقت هذه الترتيبات السابقة قبولا من قبل حكومتكم ، أتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ورد سيادتكم فى هذا الشأن إثباتا لاتفاق حكومتينا فى هذا الخصوص، وسوف يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ إنهاء الإجراءات الدستورية وسوف يشار إليه باسم المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥ وتحقيقا لهذا المفهوم يسود النص الانجليزى حيث قد تم نسخها من أصلين متطابقين باللغتين العربية والانجليزية .

أنتهز هذه المناسبة لأجدد لسيادتكم خالص تقديرى .

وردا على مذكرتكم أتشرف بتأكيد موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على الترتيبات المقترحة وأن مذكرتكم وهذا الرد سيشكلان تفاهم حكومتينا فى هذا الخصوص والذى سيدخل حيز التنفيذ فى التاريخ الذى تحيطكم فيه حكومتى بإنهاء الاجراءات الدستورية وسوف تعرف باسم المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم عظيم تقديرى .

دكتور/ كمال أحمد الجنزورى

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير التخطيط والتعاون الدولى

ملحق (أ) :

من حكومة جمهورية مصر العربية إلى وكلاء التاج

السادة

المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥

١ ــ أؤكد لسيادتكم أنه تم تعيينكم كوكلاء عن حكومة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بإدارة المنحة المشار إليها بعاليه فى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا والتى لاتتجاوز قيمتها ١٢,٥٤٣,٠٠٠ جك (إثنا عشر مليون وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه استرلينى) ، ويكون وفقا للمذكرات المتبادلة المؤرخة ١٩ بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها هنا بالحكومة) .

٢ ــ أطلب من سيادتكم نيابة عن الحكومة فتح حساب باسم الحكومة ويطلق عليه اسم حساب المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥ (المشار إليه هنا بالحساب) .

٣ ــ يتم إيداع المبالغ فى الحساب من وقت لآخر بواسطة حكومة المملكة المتحدة بمجرد استلامها الطلبات الخاصة بالسحب بالشكل التالى والتى يرخص لكم تقديمها بمقتضى هذا نيابة عن الحكومة إلى قسم التمويل بإدارة التنمية لما وراء البحار بالمملكة المتحدة :

" السادة :

ادفعوا مبلغ إلى حساب المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥

وهذا المبلغ المودع فى الحساب سوف يشكل سحب من المنحة ، والرصيد المتبقى هو

توقيع عن وكلاء التاج

نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية"

مبلغ المنحة الذى يسحب فى كل وقت محدد بالإضافة إلى أن أى رصيد يكون متاحا فى الحساب سيكون كافيا لتغطية النفقات المستحقة من المنحة وفقا للمذكرات المتبادلة ، وسيتم إيداع مبالغ فى الحساب من مصادر أخرى .

٤ ــ لايتم السحب من "الحساب" إلا سداد المبلغ يستحق الدفع طبقا لنصوص المذكرات المتبادلة وبالاسلوب ووفقا للشروط الموضحة بالمذكرات المتبادلة المشار إليها أعلاه .

٥ ـ يتعين عليكم موافاة الحكومة فى آخر كل شهر ببيان مفصل عن المبالغ المدينة والدائنة بالحساب .

٦ ـ يتعين عليكم موافاة حكومة المملكة المتحدة بنموذج من توقيعات موظفى وكلاء التاج المفوضين للتوقيع على طلبات السحب نيابة عن الحكومة المصرية .

٧ ـ يتم تحميل الحساب بالمصاريف والعمولة المستحقة لكم مقابل عملكم كوكلاء عنا فيما يتعلق بالمنحة .

٨ ـ تم إرسال صور من هذا الكتاب إلى حكومة المملكة المتحدة .

المخلص

عن حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق (ب) :

١ ــ المبلغ الوارد بالفاتورة المبينة أدناه والمرفقة (أو صور منها) بهذه الشهادة يستحق الدفع طبقا من العقد المؤرخ بين هذه الشركة و فى نطاق المنحة لعام ١٩

(ا) فاتورة رقم (ب) قيمة (ا)

(جـ) مبلغ (ب) المستحق فى نطاق المنحة (د) بيان موجز بالسلع والأعمال و/أو الخدمات

٢ ــ الباقى من المبلغ المستحق يطلب من

٣ ــ المستندات التالية ــ فى حالة توافرها ــ مرفقة أيضا .

(ا) بوالص الشحن .

(ب) حسابات أجور الشحن .

(جـ) شهادات التأمين .

(د) شهادات الفحص .

(هـ) ضمان البنك مرفق)

(و) حسابات تقلبات الاسعار .

(ز) شهادة قبول المشترى .

٤ ــ يسجل البيان المرفق كل المبالغ المدفوعة حتى تاريخه من كل المصادر إلى الشركة لمقابلة الدفعات المستحقة طبقا للعقد .

٥ ــ أن لدى تفويض للتوقيع على هذه الشهادة نيابة عن

التوقيع :

الوظيفة :

نيابة عن :

شهادة الاستشاريين

نشهد بصحة المطالبة سالفة الذكر وأنها تتفق مع المادة من العقد وأن المبلغ المطلوب يستحق على أساس أن إجمالى المطالبة ، المطالبات السابقة يتم دفعها من المنحة (باستبعاد العقد) ، بالإضافة إلى المدفوعات التى تمت أو تستحق الدفع من مصادر أخرى طبقا لهذا العقد لا تتعدى ٨٥٪ من إجمالى أ و ب و ج فيما بعد :

(أ) قيمة السلع التى تم على أساسها العمل طبقا للعقد .

(ب) قيمة المواد المشتراة لأغراض العقد (بخلاف هذه المتمثلة فى السلع كما هو فى أ).

(ج) قيمة الخدمات المؤداة للمشترى بموجب هذا العقد .

والغرض من هذا الإقرار هو استبعاد تكاليف التعبئة مثل مصاريف تأمين متضمنة عمولة هيئة ضمان الصادرات البريطانية ، تكاليف تقديم السندات أو الضمانات ، تأجير أماكن للمصنع أو الإقامة ، تكاليف طرح المناقصات وأى مصروفات أخرى قبل توقيع العقد

التوقيع :

عن ونيابة عن وكلاء التاج لإدارة لما وراء البحار :

التاريخ :

ملحق (ج) :

مشروع ضمان بنكى يتم تقديمه من طريق بنك منشأ فى المملكة المتحدة للغرض الموضح بالبند ١٨ من إتفاق المنحة المصرية البريطانية (المغارة) لعام ١٩٨٥

١ — يقوم وكلاء التاج لحكومات وإدارات لما وراء البحار (المشار إليهم هنا بوكلاء التاج) من منطلق وظيفتهم كوكلاء عن حكومة ... ... بدفع مبلغ ... ... جلك (... ... جنيه إسترلينى) إلى ... ... (المشار إليه هنا بالمتعاقد) طبقا للفقرة (أو الفقرات) ... من شروط العقد المؤرخ ... ... المبرم بين ... ... والمتعاقد ، ونحن (أسم البنك) بمقتضى هذا نقدم ضمانا غير مشروط وغير قابل للإلغاء عند إستلام شهادة من الاستشاريين بعدم قدرة المتعاقد أو فشله فى الوفاء بكل أو بجزء من العقد ، السداد لوكلاء التاج عند طلب نسبة من الدفعات المقدمة المنسوبة لهذا العمل الذى يتم إنجازه أو السلع والخدمات التى يتم توريدها وفقا للعقد والمؤكدة بشهادة وكلاء التاج على ذلك .

٢ — يصبح هذا الضمان ساري المفعول من تاريخ إستلام المتعاقد للدفعة المقدمة المذكورة بمبلغ ... ... جلك (... ... جنيه إسترلينى) ويظل ساريا وحتى مرور ثلاثة أشهر من آخر تاريخ متوقع لتسليم كل السلع وأداء كل الخدمات طبقا للعقد (على سبيل المثال ... ...١٩) أو فى آخر تاريخ فعلى ، إذا ماتم ذلك فى وقت سابق ، لتسليم كل السلع وأداء كل الخدمات طبقا للعقد ، بشرط إذا لم يتم تسليم السلع بكاملها أو لم يتم أداء الخدمات بكاملها بمقتضى العقد حتى ... ...١٩ ، يتم مد هذا الضمان بناء على طلب مسبق من وكلاء التاج لفترات متقدمة حتى ثلاثة أشهر بعد هذا التاريخ وحتى يتم تسليم كل السلع ويتم أداء كل الخدمات طبقا للعقد .

٣ — يتم تخفيض قيمة هذا الضمان بنسبة ٪ من قيمة السلع التى تم تسليمها والخدمات التى تم أداءها فى نطاق هذا العقد كما هو مؤكد بشهادة من وكلاء التاج أو إستشاريون آخرون يتم تعيينهم بموجب العقد وتحقيقا لهذا النص فإنه لا يتم أخذ المبالغ الخاصة بزيادة الأسعار فى الاعتبار والمذكورة فى هذه الشهادة .

٤ — سيفسر هذا الضمان وفقا للقانون الانجليزى ، ٣ أشهر بعد آخر تاريخ متوقع للتسليم بموجب هذا العقد ،

يعبر عن قيمة الدفعة المقدمة بنسبة مئوية من إجمالى قيمة العقد .

وزارة الخارجية

قـرار :

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/١١ بشأن الموافقة على اتفاق المنحة الخاصة بمشروع منجم فحم المغارة شمال سيناء بمبلغ ١٢,٥ مليون جنيه إسترلينى الموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧ بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة البريطانية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق المنحة الخاصة بمشروع منجم فحم المغارة شمال سيناء بمبلغ ١٢,٥ مليون جنيه استرلينى الموقع بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧ بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة البريطانية ؛

يعمل به اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٨

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد